الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.1

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
3 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الأولى**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

*الرئيس:* السيد أحمد (نائب الرئيس) ..... (مصر)

*فيما بعد:* السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

*رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة* والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم الأعمال

البند 115 من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

البند 139 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17230 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة 10:05.*

## البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

1 - **الرئيس:** قال إن ترشيح السيد مافرويانيس (قبرص) لمنصب الرئيس حظي بتأييد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. ونظراً لعدم وجود ترشيحات أخرى، ووفقا للمادة 103 من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإنه يعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد مافرويانيس (قبرص) رئيساً.

2 - *انتُخب السيد مافرويانيس (قبرص) رئيساً بالتزكية.*

3 - **السيدة كرابتري** (تركيا): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بإيجاد حل للحالة في قبرص. إذ لم تعد جمهورية قبرص قائمة عندما ألغى القبارصة اليونانيون دستورها في عام 1963. وأشارت إلى أن القبارصة الأتراك لم يقبلوا قط تلك الحالة التي حرمتهم من الحقوق التي يكفلها لهم انتماؤهم إلى الدولة التي أنشئت في عام 1960. ولا توجد سلطة واحدة تمثل كلا الطرفين بصورة مشتركة ومن ثم تمثل قبرص ككل. وختمت كلمتها بالقول إن مشاركة تركيا في أعمال اللجنة لن تشكل اعترافا بجمهورية قبرص ولن تخل بموقف تركيا من مسألة قبرص.

4 - **السيد مافرويانيس** (قبرص): قال إنه يحترم تماما حق جميع الوفود في تسجيل مواقفها، دون المساس بالوضع القانوني لجمهورية قبرص بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، رغم أنه لا يعتقد بأن السياق الحالي هو السياق الأنسب لإثارة مثل هذه القضايا. وأضاف أنه يعتزم العمل بحسن نية وعلى نحو شامل مع جميع الوفود، بما في ذلك وفد تركيا.

5 - *تولى الرئاسة السيد مافرويانيس (قبرص).*

## تنظيم الأعمال (A/C.5/74/1؛ A/C.5/74/L.1)

6 - **الرئيس:** دعا أعضاء اللجنة إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي وضع بالاستناد إلى بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة (A/C.5/74/1)، ومذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق ذات الصلة (A/C.5/74/L.1). وأشار إلى أن قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق ستصدر للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة. وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على بعض التوصيات التي قدمها المكتب في تقريره الأول (A/74/250)، والتي أقرتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية. وفيما يتعلق بترشيد الأعمال، ذكر أن الجمعية العامة طلبت إلى كل لجنة من اللجان الرئيسية مواصلة مناقشة أساليب عملها في بداية كل دورة، ودعت رؤساء اللجان الرئيسية، في الدورة الرابعة والسبعين، إلى تقديم إحاطة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بشأن مناقشات لجانهم لأساليب العمل.

7 - وأضاف قائلا إن على اللجنة أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. وينبغي أن تبدأ الجلسات في تمام الساعة 10:00، وتُرفع بحلول الساعة 18:00. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، تم التغاضي عن شرط حضور ربع الأعضاء على الأقل لإعلان افتتاح جلسة ما والسماح بسير المناقشة. واسترسل قائلا إن المكتب وجه الانتباه إلى المواد 99 (ب) و 106 و 109 و 114 و 115 من النظام الداخلي فيما يتعلق بسير الجلسات. ووجه الانتباه إلى المادة 153 من النظام الداخلي المتعلقة بالقرارات التي تترتب عليها نفقات.

8 - وأكد على ضرورة بذل جهود لخفض عدد القرارات المتخذة، وألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وذات منحى عملي. إضافة إلى ذلك، ينبغي للجان الرئيسية أن تكتفي بالإحاطة بتقارير الأمين العام أو الهيئات الفرعية التي لا تتطلب قراراً، ولا ينبغي لها أن تناقش أو تتخذ قرارات بشأنها ما لم يطلب منها ذلك تحديداً.

9 - **السيدة عبد الهادي ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، وقالت إنها واثقة من أن برنامج عمل اللجنة سيعدَّل أثناء المداولات ليعكس التقدم المحرز في العمل وأولوياتَ اللجنة. وأشارت إلى ضرورة تخصيص وقت كاف للنظر بإمعان في بنود جدول الأعمال، واتخاذ خطوات عملية لكفالة إصدار تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب لتجنب التأخيرات التي أعاقت في الماضي عمل اللجنة وكفاءتها.

10 - وأفادت أن اللجنة ستعالج في الدورة الحالية مسائل حاسمة، من بينها الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويجب أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع البرامج والأنشطة الصادر بها تكليفات، وذلك ضمانا لتنفيذها بشكل كامل وفعال. وكررت التعبير عن موقف المجموعة الثابت منذ أمد طويل بضرورة أن يستند تحديد مقترحات الميزانية إلى الولايات وليس العكس.

11 - واسترسلت قائلة إن المجموعة ستدرس بعناية المقترحات والتقارير المتصلة بإدارة الموارد البشرية، وهو ما يمثل أولوية أخرى من أولوياتها الرئيسية. وستسعى إلى فهم الكيفية التي ستحقق بها الاستراتيجية العالمية للموارد البشرية الأهداف الرئيسية ومن بينها تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. وحثت الأمين العام على اقتراح استراتيجية شاملة لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل داخل الأمانة العامة عن طريق زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما في المستويات العليا، حتى تكون للأمم المتحدة أمانة عامة عالمية بحق، تمثل تنوع الدول الأعضاء ولها القدرة على تنفيذ الولايات العالمية بنجاح.

12 - ومضت تقول إن المجموعة ستشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتشييد وإدارة الممتلكات، ولا سيما في اللجان الاقتصادية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المسائل الأخرى التي تهم المجموعة بوجه خاص نظام الأمم المتحدة الموحد، ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، وإقامة العدل، وتقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتقديرات المنقحة والمسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية. وختمت كلمتها بالقول إن المجموعة تؤكد من جديد التزامها بالعمل ضمن الإطار الزمني المخصص لبرنامج العمل وتشدد على أهمية إجراء مداولات مفتوحة وشفافة وشاملة.

13 - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وقال إنه ينبغي للجنة أن تواصل دعم جهود الأمين العام الرامية إلى تحديث الأمم المتحدة، وإن تقدماً جيدا أُحرز بشأن الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة. وأشار إلى أن حالة السيولة لا تزال تشكل مصدر قلق على الرغم من التدابير المتخذة في سبيل تحسين تمويل عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يواصل حث جميع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

14 - واسترسل قائلا إن الأولوية الرئيسية في الدورة الحالية ينبغي أن تمنح لاستخدام وقت اللجنة بكفاءة بهدف اختتام المداولات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 في الوقت المناسب وتفادي التكرار عند النظر في بنود جدول الأعمال. وأوضح أن من الضروري تطبيق بعض المبادئ العامة على عمل اللجنة. فأولا، ينبغي إصدار جميع الوثائق في الوقت المحدد بجميع اللغات الرسمية لضمان الشمول والشفافية من أجل مساعدة اللجنة على تحقيق نتائج ناجحة. وثانيا، ينبغي أن يكون التوصل إلى توافق آراء خلال ساعات العمل العادية أمرا ممكنا؛ وأي انحراف عن هذه الممارسة ينبغي أن يكون هو الاستثناء وليس القاعدة. فاللجنة الخامسة تضطلع بدور رئيسي في توجيه المنظمة نحو تحقيق مزيد من الشفافية والفعالية والكفاءة. وثالثا، ينبغي إيجاد حل لتفادي الطلبات العديدة للحصول على إجابات خطية في إطار المشاورات غير الرسمية، وهي ممارسة تخلق عبء عمل يثقل كاهل الأمانة العامة، وتُركز على الإدارة التفصيلية بدلا من التركيز على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

15 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقال إنه يجب إتاحة موارد كافية للأمين العام وفريقه من أجل تنفيذ الولايات التي أقرتها الجمعية العامة بفعالية وكفاءة. وأضاف أن من بين المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، هناك الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، ومشاريع التشييد، والبعثات السياسية الخاصة، والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وإدارة الموارد البشرية. وأعرب عن ترحيب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، مشيرا إلى أنها، مع ذلك، تؤكد مجددا ضرورة أن يتم ذلك جنبا إلى جنب مع التمثيل الجغرافي العادل. وأضاف أن الرابطة تتطلع أيضا إلى تلقي معلومات مستكملة بشأن الوضع المالي للمنظمة بعد موافقة الجمعية العامة، في الدورة السابقة، على التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة هذا الوضع. وأعرب في ختام كلمته عن أمله، بالنظر إلى برنامج عمل اللجنة المعقد، في أن تشهد الدورة الحالية حدوث تحسن في إصدار الوثائق في الوقت المناسب.

16 - **السيد مالان** (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، وقال إنه بالنظر إلى بنود جدول الأعمال الكثيرة التي سيُنظر فيها في الدورة الحالية، فإن إصدار الوثائق في الوقت المناسب سيكون بالغ الأهمية لتيسير عمل اللجنة. ويتضمن برنامج العمل، في جملة بنود هامة، الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وإدارة الموارد البشرية، ونظام الأمم المتحدة الموحد، والتشييد وإدارة والممتلكات، وتمويل البعثات السياسية الخاصة، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشار إلى أن الجمعية العامة وافقت، بموجب قرارها 266/72 ألف، على استحداث ميزانية سنوية على

أساس تجريبي، وقال إن المجموعة ستشارك في العمل المتعلق بهذا البند بحرص وشفافية، مع إيلاء اهتمام كبير لأثر الشكل التجريبي على مصالح المجموعة. ومن البنود الأخرى ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجموعة تقارير مجلس مراجعي الحسابات، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

17 - ومضى يقول إن المجموعة تشدد على أهمية الانتهاء على وجه السرعة من البند المتعلق بجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، ولا سيما طلبات الاستثناء بموجب المادة 19 من الميثاق، بغية تمكين الدول الأعضاء المعنية من المشاركة على نحو تام في أعمال الجمعية العامة.

18 - واسترسل قائلا إنه ينبغي للجنة أن تسعى إلى استخدام وقتها بكفاءة وتحقيق نواتج فعالة. وينبغي ألا يكون تمديد عملها إلى ما بعد الإطار الزمني المخصص له رسميا أمرا شائع الحدوث؛ إذ سيتوقف اختتام الأعمال في الوقت المناسب على سلوك الوفود والتزامها. وفي الختام، أكد من جديد موقف المجموعة الثابت منذ أمد طويل بضرورة إجراء المفاوضات بطريقة شاملة وشفافة.

19 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اهتمام وفدها في الدورة الحالية سينصب أساسا على دراسة نتائج الإصلاحات التي نُفذت لتحسين فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وتخطيطها الاستراتيجي. وأضافت أن دور اللجنة هو ضمان أن توفر الإصلاحات الفوائد المتوقعة، أي أن تخضع الأمم المتحدة لمزيد من المساءلة وتدير أموالها وتفي بولاياتها على نحو أفضل، مع التعاون بين الشُعب بشأن عمليات السلام والأمن، وأن تنسق عملها الإنمائي على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. ويعد نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي إصلاحا رئيسيا من شأنه تحسين تقديم الخدمات الإدارية وتبسيطه. ولتحقيق النتائج المتوخاة، يجب أن يرتكز على أساس تقني متين وألا يكون مسيَّسا.

20 - وأثنت على الأمين العام لإعداده ميزانية سنوية للمنظمة وقالت إنه ينبغي تحسين شكل الميزانية مع مرور الوقت للتركيز على النتائج وعلى تنفيذ الولايات بكفاءة. وأشارت إلى أن من دواعي القلق، رغم أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس انخفاضا قدره 79 مليون دولار مقارنة باعتمادات عام 2019، أن تكاليف مشاريع التشييد وإعادة تقدير التكاليف وغير ذلك من الإضافات يمكن أن تؤدي في الواقع إلى ميزانية إجمالية تزيد على 3 بلايين دولار، أي بزيادة قدرها 200 مليون دولار مقارنة بعام 2019.

21 - وأفادت بأن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية اتخذت مؤخرا قرارا يهدد نظام الأمم المتحدة الموحد وسلطة الجمعية العامة بإبطال قرار اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية وأقرته الجمعية العامة فيما يتعلق بتعديل تكلفة المعيشة في جنيف. وينبغي للجنة أن تعالج هذه الحالة على وجه السرعة. وفي الختام، قالت إن وفد بلدها يؤيد تماما سلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية في تحديد تسويات مقر العمل، وسيعمل مع جميع الوفود على البحث عن أفضل السبل للحفاظ على النظام الموحد.

22 - **السيد فو** داوبنغ (الصين): قال إنه ينبغي للجنة أن تضطلع بعناية بمهام الميزانية والمهام الإدارية التي أوكلت إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأعيد تأكيدها بموجب قرار الجمعية العامة 248/45 باء. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة أداء الميزانية، لأن التمويل هو الأساس الذي تقوم عليه إدارة الأمم المتحدة. وأعلن أن الصين، باعتبارها ثاني أكبر مساهم في الميزانية البرنامجية، تبدي دعمها الثابت لعمل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. وينبغي للأمانة العامة أن تعزز قيود الميزانية، وتشدد الانضباط المالي، وتحسن أداء الميزانية، وتعزز الإشراف والمساءلة. ولضمان إدارة أموال دافعي الضرائب إدارة جيدة، قال إن وفد بلده يتوقع تحقيق نتائج عند استخدام الموارد ويسعى إلى المساءلة عن عدم تحقيق النتائج.

23 - وأردف قائلا إن اللجنة ستنظر في العديد من البنود الهامة في برنامج عملها، بما في ذلك تخطيط البرامج، والميزانية السنوية لعام 2020، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وإدارة الموارد البشرية، والنظام الموحد، ومشاريع التشييد الرئيسية. وحث جميع الوفود على العمل بشكل بناء وبروح من التعاون والتشاور والتراضي والتوافق. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للأمانة العامة أن تتخذ تدابير لحل المشكلة المزمنة المتمثلة في تأخير إصدار الوثائق، مما يؤثر تأثيرا شديدا على مداولات الدول الأعضاء.

24 - **السيد بيلاسكيس كاستيو** (المكسيك): قال إن عمل اللجنة يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لحسن إدارة المنظمة، وينبغي للوفود أن تعمل بشكل تعاوني وبنّاء بغية التوصل إلى قرارات من شأنها أن تسهم في تنفيذ الولايات وتعزيز الإصلاحات الجارية. وأوضح أن الميزانية التي ستوافق عليها اللجنة لعام 2020 يجب أن

تكون واقعية ومتوازنة من أجل تزويد الأمانة العامة بالموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ الولايات على نحو سليم، ولكن يجب أن تعكس أيضا مبدأي التوفير والتقشف اللذين تقتضيهما الميزنة المسؤولة.

25 - وأضاف أن وفد بلده سيولي اهتماما كبيرا للبند المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، التي يجب أن تحصل على التمويل اللازم لتنفيذ ولاياتها الموضوعية. ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، باعتبارهما البعثتين السياسيتين الخاصتين الوحيدتين في أمريكا اللاتينية، أهمية خاصة في إطار الفهم الجديد لحفظ السلام.

26 - ومضى يقول إن المناقشات بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، الذي يقع في صميم إصلاح خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة، ستكون ذات أهمية خاصة. وسيكون من الضروري دراسة المقترح المتعلق بالمقار الإقليمية وضمان استناد النموذج إلى معايير الكفاءة، والظروف التقنية واللوجستية المثلى، والتمثيل الجغرافي واللغوي العادل.

27 - واستطرد قائلا إن نظام الأمم المتحدة الموحد ذو أهمية قصوى لدى جميع الدول الأعضاء. والقرار الذي اتخذته المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية مؤخرا بشأن تسوية مقر العمل في جنيف يقوض توصية للجنة الخدمة المدنية الدولية أقرتها اللجنة. ولا بد من إيجاد أفضل طريقة لتعزيز لجنة الخدمة المدنية الدولية وإحباط أي محاولة أخرى لإضعاف النظام الموحد. وختم كلمته بالقول إن وفد بلده سيبحث، في المناقشات المتعلقة بهذه المسائل وغيرها من المسائل التي ستنظر فيها اللجنة، عن الانضباط في الميزانية والشفافية والمساءلة.

28 - **السيدة الهيدان** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن وفدها مهتم بصفة خاصة بمسألة إدارة الموارد البشرية والتمثيل العادل لبلدها ضمن موظفي الأمم المتحدة، بسبل منها مشاركة مواطنين إماراتيين في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وأشارت إلى أن هناك أربعة مواطنين يعملون حاليا في المنظمة، وأعربت عن أملها أن يكون ذلك مجرد بداية لتطور إيجابي نحو التمثيل العادل. وختمت كلمتها بالإشارة إلى ضرورة إصدار التقارير في الوقت المناسب بحيث يتوفر للدول الأعضاء ما يكفي من الوقت لمناقشة مشاريع القرارات ذات الصلة.

29 - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن البنود الهامة العديدة المعروضة على اللجنة في الدورة الحالية تشمل الميزانية البرنامجية لعام 2020، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، والبعثات السياسية الخاصة، وإدارة الموارد البشرية، ونظام الأمم المتحدة الموحد. ونظرا لأن مقترح الميزانية البرنامجية لعام 2020 هو أول تجربة لشكل الميزانية السنوية، قال إن وفده سيدرس المقترح ومنهجية الميزانية بعناية. فالانضباط في الميزانية ضروري لكي تنفذ الأمم المتحدة ولاياتها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة.

30 - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده سيدرس بالتفصيل الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأضاف أن من المؤسف ألا تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق، لأول مرة في تاريخها، من التوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك تواجه اللجنة الخامسة تحديين جديدين، إذ لا يجب عليها أن تنظر في الميزانية البرنامجية السنوية في شكل جديد فحسب، بل أيضا في الخطة البرنامجية المقترحة. وأفاد بأن وفد بلده، سعيا إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في عمل اللجنة، على استعداد للنظر، على أساس استثنائي، في دمج المشاورات غير الرسمية بشأن الميزانية العادية وبشأن الخطة البرنامجية. بيد أنه لا ينبغي اتخاذ أي قرار بشأن تمويل البرامج إلى أن تتم الموافقة على الخطة البرنامجية.

31 - وتابع قائلا إن من البنود الهامة الأخرى في برنامج عمل اللجنة إدارة الموارد البشرية، ونظام الأمم المتحدة الموحد عقب صدور قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن تسوية مقر العمل في جنيف، وتمويل البعثات السياسية الخاصة، ومشاريع التشييد. وأعرب عن أمله أن تقدم الأمانة العامة معلومات مفصلة عن جميع المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية. وينبغي أيضا تقديم خطط واضحة للتكاليف والفوائد من أجل تجنب تكرار ما حدث في إطار تنفيذ نظام أوموجا وأدى إلى نشوء احتياجات إضافية بدلا من تحقيق وفورات. وأخيرا، قال إن إصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب وفي آن واحد أمر بالغ الأهمية لعمل اللجنة.

32 - **السيد ألين** (المملكة المتحدة): قال إنه، لئن كانت سياسة حكومته أن المملكة المتحدة ستغادر الاتحاد الأوروبي، فإن وفده سيواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي سعيا إلى تحقيق مصالحهما وقيمهما المشتركة. وستظل المملكة المتحدة من المؤيدين الأقوياء لتعزيز الأمم المتحدة وتحقيق فعاليتها وكفاءتها. وأشار إلى أن اللجنة قد اتخذت في الدورة السابقة قرارات هامة أيدت رؤية الأمين العام المتمثلة في إصلاح المنظمة وضمان قدرتها على الاستجابة وخضوعها للمساءلة ووضع عمليات حفظ السلام على أسس مالية

أكثر استقرارا. وقال إن هناك للأسف بعض التردد والانقسام فيما بين الوفود، آملا أن يرى عودة إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

33 - وأوضح أنه، لما كانت اللجنة تنظر في أول ميزانية سنوية للمنظمة منذ سبعينيات القرن الماضي، ينبغي لها أن تحرص على تزويد المنظمة بموارد كافية في الميزانية البرنامجية للاضطلاع بولاياتها العديدة. وعلى المنظمة بدورها أن تستخدم هذه الموارد بكفاءة وفعالية. ومن شأن تحسين السياسات والممارسات في مجال إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى ضمان التنوع، أن يعزز أغلى رصيد لدى المنظمة، ألا وهو موظفوها. ومن البنود الأخرى التي قال إنها تكتسي أهمية لدى وفده نظام الأمم المتحدة الموحد، والمساءلة، والبعثات السياسية الخاصة. وأخيرا، أعرب عن ثقته أن الوفود ستتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء من خلال المشاركة الجماعية والبناءة وتلقي التقارير ذات الصلة في الوقت المناسب.

34 - **السيدة يول** (النرويج): قالت إن الهدف المشترك هو بناء أمم متحدة من أجل القرن الحادي والعشرين تركز على الناس أكثر مما تركز على الإجراءات، وعلى التنفيذ أكثر مما تركز على البيروقراطية. وقد أبدى الأمين العام مقدرة قيادية كبيرة في إصلاح المنظمة من شأنها أن تسفر عن نتائج أفضل لصالح مزيد من الناس. ولا يزال يتعين على كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء القيام بقدر كبير من العمل. وللجنة الخامسة دور رئيسي تؤديه في توجيه المنظمة نحو ترسيخ ثقافة المساءلة وزيادة الشفافية والفعالية والكفاءة. واختتمت كلمتها بالإعراب عن استعداد وفد بلدها للعمل من أجل تحقيق توافق الآراء وعن التزامه بالتنفيذ الكامل للإصلاحات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

35 - **السيد كومار** (الهند): قال إنه قد تم بالفعل الموافقة على الإصلاحات الرئيسية للمنظمة ونُفذ بعضها. ولعل أهم هذه الإصلاحات وأكثرها تعقيدا هو وضع ميزانية برنامجية سنوية يجري تنفيذها على أساس تجريبي. وأوضح أنه ينبغي للجنة، أثناء مناقشتها لمقترح الميزانية، أن تسعى أيضا إلى مواءمته مع الإجراءات والممارسات المعمول بها في مجال الميزانية. وقال إن وفد بلده سعى إلى ضمان أن تتيح الإصلاحات، إلى جانب ترشيد الهياكل، تعزيز الطابع الحكومي الدولي للمنظمة، بسبل منها الحفاظ على صلاحيات كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى وجوب استخدام أوجه الكفاءة الناتجة عن الإصلاحات من أجل الأنشطة الإنمائية للمنظمة. ومن دواعي القلق أنه، على الرغم من بعض مكاسب الإنتاجية الواردة في الميزانية المقترحة، اقتُرح أيضا إجراء تخفيضات في موارد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا.

36 - وأفاد أن اللجنة ستنظر قريبا في الطلبات المقدمة من جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال للإعفاء بموجب المادة 19 من الميثاق. وقال إن هذه الدول الأعضاء كانت ستفي على عادتها بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة ولكن صعوبات اقتصادية حقيقية حالت دون قيامها بذلك. وأعرب عن تأييد وفده لتوصية لجنة الاشتراكات بالسماح لهذه الدول بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة الحالية.

37 - واختتم كلمته قائلا إن دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط مسبقة التزام قانوني يقع على عاتق الدول الأعضاء. ومما يبعث على القلق الشديد أن ما مجموعه نحو 1,3 بليون دولار من الأنصبة المقررة للميزانية العادية لا تزال غير مدفوعة للسنة الجارية والماضية.

38 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

39 - *وقد تقرر ذلك.*

40 - **الرئيس:** اقترح أن يحدد يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر موعداً نهائياً لتقديم الترشيحات للتعيين من أجل ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، وأن تجرى الانتخابات في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ليس لديها اعتراض على هذا الاقتراح.

41 - *وقد تقرر ذلك.*

## البند 115 من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

### (أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/74/101/Add.1)

42 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الوثيقة A/74/101/Add.1، التي تشير إلى أن السيد ترايستمان (الولايات المتحدة الأمريكية) استقال من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اعتبارا من 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

رشحت السيدة شورازي – ماكسفيلد، التي أيدت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ترشيحها، لإكمال الجزء المتبقي من مدة عضوية السيد ترايستمان. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في التوصية بتعيين السيدة شورازي – ماكسفيلد لفترة عضوية تبدأ في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

43 – *وقد تقرر ذلك.*

44 – *يُوصى بتعيين السيدة شورازي – ماكسفيلد في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.*

**البند 139 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة** (A/74/11 و A/74/68)

45 – **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها التاسعة والسبعين (A/74/11) قائلا إنه يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة الاشتراكات، عملاً بقرار الجمعية العامة 271/73، لعناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة.

46 – وأضاف أن لجنة الاشتراكات، بناءً على الاستعراض الذي أجرته لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديراً تقريبياً أولياً للقدرة على الدفع، أعادت تأكيد توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في المواعيد المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات من حيث النطاق ودرجة التفصيل والجودة. وأوصت كذلك الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الوقت المناسب.

47 – وتابع قائلا إن أسعار التحويل لازمة لإتاحة استخدام عملة نقدية موحدة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وقد أعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه يجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

48 – واستطرد قائلا إن آراء أعضاء لجنة الاشتراكات لا تزال متباينة بشأن التسوية المتعلقة بعبء الديون التي كانت عنصرا من عناصر المنهجية منذ عام 1986. وذكر أن اللجنة لاحظت أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون أم لا. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن. وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

49 – ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وهي جزء من المنهجية منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال عنصراً أساسياً من عناصر منهجية إعداد الجدول، فقد نظرت في بدائل متعددة. وينطوي أحد هذه البدائل على تحديد العتبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. ويتمثل أحد البدائل الأخرى الممكنة في تحديد عتبة معدلة حسب نسبة التضخم. وقد قررت اللجنة مواصلة النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

50 – وأوضح أن المنهجية الحالية تشمل معدلاً أقصى للأنصبة المقررة، أو حداً أقصى وهو 22 في المائة، ومعدلاً أقصى لأنصبة أقل البلدان نمواً، أو حداً أقصى وهو 0,010 في المائة، ومعدلاً أدنى للأنصبة المقررة، أو حداً أدنى وهو 0,001 في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في تلك العناصر في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة. ويرد في الفصل الثالث – باء من التقرير تفصيل لاستعراضها للتغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، ومسألة الانقطاع، وإعادة الحساب سنويا. وستواصل لجنة الاشتراكات أيضا النظر في تلك المسائل في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

51 – وأشار إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 4/57 باء، استنتاجات لجنة الاشتراكات وتوصياتها المتعلقة بخطط التسديد المتعددة السنوات. وترد في الفصل الرابع من التقرير معلومات

مستكملة عن حالة تنفيذ خطة التسديد المتبقية. وكررت لجنة الاشتراكات توصيتها بأن تشجع الجمعيةُ الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

52 - وختم كلمته بالقول إن لجنة الاشتراكات نظرت في ثلاثة طلبات استثناء بموجب المادة 19. فخلصت إلى أن عدم قيام ثلاث دول أعضاء - هي جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال - بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية دورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين.

53 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/74/68)، فقال إن ست دول أعضاء قد نفذت بالكامل خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد هذا النظام، وهو ما مكّنها من تسديد أنصبتها المقررة بالكامل. ويتطرق التقرير إلى حالة تنفيذ خطة التسديد المتبقية الوحيدة، التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام 2002.

54 - وأضاف أنه لم تُقدَّم أي خطط تسديد جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في الأمر. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء، إذ قد لا يكون البعض في وضع يسمح له بتقديم خطط تسديد. ويجب أن يظل تقديم هذه الخطط أمرا طوعيا. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ خطط من هذا القبيل.

55 - **السيدة طربوش** (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ومن دون شروط، للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل كفالة توافر الموارد المالية الكافية للمنظمة للاضطلاع بولاياتها.

56 - واستدركت قائلة إنه يتعين، مع ذلك، إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية مؤقتاً من الوفاء بالتزاماتها المالية. وأعربت عن تأييد المجموعة لتوصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالدول الأعضاء الثلاث التي لديها طلبات استثناء بموجب المادة 19 لم يرد عليها بعد. ورحبت بجهود الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات وشجعت الدول الأخرى التي عليها متأخرات كبيرة أن تنظر في تقديم خطط من هذا القبيل، على الرغم من أنها شددت على ضرورة بقائها طوعية.

57 - وأردفت قائلة إن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وأعربت عن تأكيد المجموعة من جديد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة وعن رفضها أي تغيير في عناصر المنهجية الحالية يكون الهدف منه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وذكرت أن ثمة عناصر أساسية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة بعبء الدين.

58 - وواصلت كلامها قائلة إنه ينبغي للجمعية العامة مع ذلك أن تعيد النظر في الحد الأقصى العام، وفقا لقرارها 5/55 جيم. فقد حُدد الحد الأقصى كحل توفيقي سياسي وهو يتعارض بذلك مع مبدأ القدرة على الدفع ويحدث إخلالا أساسيا بجدول الأنصبة المقررة. ولاحظت لجنة الاشتراكات في تقريرها أن مجموع النقاط المعاد توزيعها نتيجة الحد الأقصى بلغ 5,982؛ ولم يستفد من هذا التقليص سوى بلد واحد.

59 - وختمت كلمتها بقولها إن المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب متميز لدى الأمم المتحدة وبحقوق وامتيازات لا تُمنح في العادة إلا للدول الحائزة لمركز المراقب ينبغي أن تتحمل نفس الالتزامات المالية أسوة بهذه الدول. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إنشاء منهجية لتحديد الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

60 - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن السلامة المالية للمنظمة وإمكانية التنبؤ بالتمويل يتسمان بأهمية قصوى، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالاستعراض الشامل الذي أجرته لجنة الاشتراكات وتوصياتها بشأن عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة. فتمويل المنظمة مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء وهو ضروري لاستدامتها وأدائها الفعال.

61 - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتمسك بموقفه بأن دفع الاشتراكات المقررة واجب أساسي على جميع الدول الأعضاء. بيد أن بعض الدول الأعضاء تواجه صعوبات مؤقتة في الوفاء بالتزاماتها

المالية تجاه الأمم المتحدة. وإذا تراكمت المتأخرات، تكون خطط التسديد المتعددة السنوات أداة فعالة لمعالجة هذه المتأخرات. وختم بالقول إن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصيات لجنة الاشتراكات بشأن طلبات الاستثناء بموجب المادة 19.

62 - **السيدة أكاتسوكا** (اليابان): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على جدول الأنصبة المقررة ويؤيد المبدأ الأساسي القائل بأن الاشتراكات المقررة ينبغي أن تستند إلى القدرة على الدفع. وبالنظر إلى تغير الاقتصاد العالمي، ينبغي تحسين المنهجية لكي تعكس على نحو أكثر إنصافا القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع، بالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة.

63 - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد توصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بطلبات الاستثناء بموجب المادة 19، ويشجع الدول الأعضاء المعنية على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

64 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن للجنة الاشتراكات تاريخا طويلا في تقديم تحليلات صحيحة وتوصيات صائبة إلى الجمعية العامة، وقد حسّنت تقاريرُها نوعية مداولات اللجنة الخامسة. ورحبت بنشر لجنة الاشتراكات على موقعها الشبكي جداول الأنصبة المقررة السابقة وغيرها من البيانات؛ ويمكن زيادة تحسين إمكانية استخدام تلك البيانات من خلال النشر في أشكال ملفات يسهل الوصول إليها. وهذه الشفافية أساسية للمساءلة في الأمم المتحدة.

65 - وأشارت إلى أن لجنة الاشتراكات يمكن أن تمد بقدر من المعلومات عن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام يضاهي القدر من المعلومات الذي يُقدم عن جدول الميزانية العادية. وختمت قائلة إن عملية صنع القرار في الجمعية العامة ستكون مستنيرة على نحو أفضل وستقوم على أسس سليمة إذا قدمت لجنة الاشتراكات توصيات بشأن جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام.

66 - **السيدة سينيفيراتني** (سري لانكا): قالت إن تخصيص الموارد المالية الكافية أمر بالغ الأهمية لتمكين الأمم المتحدة، وهي أهم هيئة متعددة الجنسيات، من تنفيذ جميع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء. ولهذا السبب، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزامها القانوني بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. واستدركت قائلة إن بعض الدول النامية تواجه، مع ذلك، صعوبات حقيقية خارجة عن إرادتها تمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها، وينبغي النظر في هذه الحالات بصورة فردية عملا بالمادة 19 من الميثاق.

67 - وأكدت من جديد مبدأ القدرة على الدفع بوصفه حجر الزاوية في قسمة المبالغ المستحقة، فقالت إن أي تغيير في المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يهدف إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية أمر غير مقبول. ومن المهم بنفس القدر أن تستخدم الأمانة العامة الموارد بفعالية ونزاهة وشفافية، وفقا للإجراءات المعمول بها وغير المقيدة بالمصالح السياسية الضيقة لعدد قليل من الجهات المساهمة.

68 - وقالت إن وفد بلدها مضطر إلى الإشارة إلى إجراء مشكوك فيه اتبع عندما جرى تعديل مساهمة سري لانكا في عملية لحفظ السلام من جانب واحد، في انتهاك لمذكرة التفاهم ذات الصلة والإجراءات المعمول بها. وقد ربطت إدارة عمليات السلام التعديل بتعيين داخلي قام به بلدها بوصفه حقا سياديا. وهذه الممارسة، إذا ما سُمح لها بأن تصبح منهجية، قد ترسخ التسييس في منظومة الأمم المتحدة. وقالت في الختام إن وفد بلدها سيدرس بعناية الباب ذي الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة وسيسعى إلى إيجاد سبل لتحسين الأخلاقيات ذات الصلة وضمان أن تخدم الأمانة العامة مصالح جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

*رُفعت الجلسة الساعة 12:05.*